

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الهيئة العامة للوظيفة العمومية

الإدارة العامة للمصالح الإدارية

والوظيفة العمومية

2018-3-28

من رئيس الحكومة

إلى

السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة

٥١١٨٣٣٤

الموضوع: حول الاتفاقية الإطارية المتعلقة بضبط صيغ الانتفاع بعمليات المراقبة والتأهيل المهني والتمويل للأعونان المغادرين بصفة اختيارية والراغبين في بعث مشاريع خاصة.

المراجع:

- الأمر الحكومي عدد 205 لسنة 2018 المؤرخ في 23 فيفري 2018 المتعلق بضبط صيغ وإجراءات وآجال تطبيق الأحكام المتعلقة بالmigration volontaire للأعونان العموميين.
- المنشور عدد 11 المؤرخ في 27 مارس 2018 المتعلق بتطبيق الأحكام المتعلقة بالmigration volontaire للأعونان العموميين.

المصاحيب: نسخة من الاتفاقية الإطارية.

وبعد، فقد نص الفصل 14 من الأمر الحكومي عدد 205 لسنة 2018 المؤرخ في 23 فيفري 2018

المتعلق بضبط صيغ وإجراءات وآجال تطبيق الأحكام المتعلقة بالmigration volontaire للأعونان العموميين، على إبرام اتفاقية إطارية بين رئاسة الحكومة وهياكل الإسناد ووزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والبنك التونسي للتضامن تضبط صيغ الانتفاع بعمليات المراقبة والتأهيل المهني والتمويل للأعونان المغادرين بصفة اختيارية والراغبين في بعث مشاريع خاصة.

كما نص المنشور عدد 11 لسنة 2018 المشار إليه بالمرجع على تولي كل هيكل عمومي إعلام الأعوان
الراجعين إليه بالنظر بمضامين الاتفاقية الإطارية إلى جانب تحسيسهم بمختلف الإجراءات المتعلقة بالغادرة
الاختيارية.
و تبعاً لإمضاء الاتفاقية المذكورة أعلاه من قبل جميع الأطراف المعنية، أتشرف بموافاتكم بنسخة منها
لاتخاذ الإجراءات الالزمة في الغرض ودعوة مصالحكم المعنية لتعريف الأعوان الراغبين في المغادرة الاختيارية
بمحتواها طبقاً لمقتضيات المنشور المشار إليه أعلاه.

والسلام

صون رئيس الحكومة
الكاتب العام للحكومة
الإمضاء: المسادي الماسكي